



Distr.
GENERAL

A/41/471
8 August 1986
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

دراسة عن مفاهيم الأمن

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢		أولا - مقدمة
		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٥		بلغاريا
١١		بولندا
١٤		الدانمرك
١٧		السويد
٢٢		الصين
٢٤		المكسيك
٢٦		النرويج
٢٨		النمسا
٢٩		هولندا

* A/41/150

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ القرار ٩٤/٤٠ هاء الذي تنص فقرات منطوقه فيما تنص على ما يلي :

"ان الجمعية العامة ،

..."

- ١" - تحيط علما بالدراسة الشاملة لمفاهيم الامن ، الواردة في تقرير الامين العام ؛

- ٢" - تعرب عن تقديرها للامين العام ولغريق الخبراء الحكوميين المكلف بإعداد دراسة شاملة لمفاهيم الامن ، الذي ساعده في إعداد الدراسة ؛

- ٣" - تزكي الدراسة ونتائجها لنظر جميع الدول الاعضاء ،

- ٤" - تدعو جميع الدول الاعضاء الى إبلاغ الامين العام ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، بأرائها بشأن الدراسة ؛

٥" - ...

- ٦" - ترجو من الامين العام اعداد تقرير يتضمن الآراء الواردة من الدول الاعضاء بشأن الدراسة لعرضه على الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين" .

- ٢ - وبناء على الطلب أعلاه تلقى الامين العام حتى تاريخه ردودا من ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وبلغاريا وبولندا والدانمرك والسويد والصين والمكسيك والنرويج والنمسا وهولندا ، تبلفه فيها بأرائها بشأن الدراسة ، (A/40/553 ، المرفق) . وترد هذه الردود في الفرع الثاني أدناه . وتستصدر الردود الأخرى بوصفها اضافات .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - ترحب حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بكون الامتياجات والتوصيات والدراسة التي خلصت اليها الامم المتحدة في دراستها بشأن مفاهيم الامن ، تبرز عناصر جوهرية للقناعة الاساسية المشتركة بين جميع الدول :

(أ) حق جميع الدول في الامن ؛

(ب) حظر جميع أشكال القوة ؛

(ج) الحاجة الى اعتبار الامن مفهوما مركبا ؛

(د) حق جميع الدول وواجبها في المشاركة في السعي نحو ايجاد حلول بناءة في ميدان الامن ؛

(هـ) الحاجة الى التعاون على الرغم من الخلافات المستمرة ؛

(و) الالهمية الاساسية بالحد من الاسلحة ونزع السلاح .

٢ - ويستند هذا الاعتقاد الى الادراك المتزايد للمجتمع الدولي بأن الحرب في عصر الاسلحة النووية هذا ، لم يعد في الامكان استخدامها كوسيلة لادارة السياسات الدولية ، وأن المساعي التي تبذل في هذا العالم المترابط لكفالة الامن الذاتي لا ينبغي أن تكون مضرة بالآخرين وأنه ينبغي أن يحكم معيار الدفاع المشروع الجهود العسكرية وأنه ينبغي أن تكمل أنشطة الدفاع المستقلة بحلول تعاونية شاملة .

٢ - وترى حكومة جمهورية المانيا الاتحادية أنه من الضروري أن يطلع جميع أعضاء المجتمع الدولي بمسؤولية احلال السلم في العالم وأن يسعوا مشتركين ، سعيا جهيدا لايجاد حلول للمشاكل الكبيرة المتعلقة بالسلم ، في هذا العصر .

٤ - ولذلك دعت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية دائما الى اقامة حوار موضوعي وبناء بشأن جميع قضايا الامن ، ولا سيما في الاطار العالمي الذي توفره الامم المتحدة . وينبغي أن يكون أحد أهداف هذا الحوار الوصول الى فهم أفضل لمختلف مفاهيم أمن الدول فرادى أو جماعات . ويمكن للدراسات التي تطلع بها الامم المتحدة أن تسهم اسهاما كبيرا في هذا المعنى ، اذا عرضت المشكلات الامنية المعقدة التركيب بطريقة موضوعية ومتوازنة مع المراعاة الصحيحة لمواقف الدول الاعضاء كل على انفراد .

٥ - وعلى الرغم من أن الدراسة التي اضطلعت بها الامم المتحدة بشأن مفاهيم الامن تتضمن الكثير مما تؤيده حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، فانها لا تحقق المعايير السابقة في نواح هامة . ومن المؤسف بصورة خاصة ان الدراسة لا تأخذ في الحسبان بصورة وافية ، الهدف الاساسي لمفهوم الامن عند الغرب ، ألا وهو منع نشوب الحرب .

٦ - ولذلك ترغب حكومة جمهورية المانيا الاتحادية في التاكيد على ما يلي دون أن تختص بالاشارة أية بيانات وردت في الدراسة .

(أ) يجب أن يكون الهدف السائد للمجتمع الدولي هو منع نشوب أي نوع من الحروب سواء كانت تقليدية أو نووية ، على نحو يعول عليه . ويجب عدم اهمال المخاطر الناتجة عن الصراعات التقليدية التي تحدث في عصرنا هذا .

(ب) ان حلف شمال الاطلسي الذي يضمن أمن الدول التي اتحدت في اطاره ، لا يهدف أحدا ولا يتطلع الى تحقيق تفوق . ولن تستخدم امكانياته العسكرية الا للأغراض الدفاعية وحدها . ولن تستخدم أسلحته أبدا إلا للرد على هجوم . والسياسة الامنية لأعضائه تتمشى مع الحظر الشامل لاستخدام القوة المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

(ج) وجمهورية ألمانيا الاتحادية شأنها في ذلك شأن حلفائها ، تعتقد أن الجهود الدفاعية المستقلة ليست كافية للحيلولة بصورة موثوق بها دون نشوب حرب ، وصون السلم بصورة فعالة . ولذلك فهي تؤيد اتباع سياسة للتفاهم والتعاون الشامل ولاسيما في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح اللذين هما جزء لا يتجزأ من السياسة الأمنية للتحالف الغربي .

٧ - وتتبع جمهورية ألمانيا الاتحادية بصورة نشطة سياسة السلم . وجهودها موجهة الى تحقيق حالة من الاستقرار الدائم بأدنى مستوى ممكن من القوات والأسلحة .

٨ - وتعتقد حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن السياسة الفعلية التي تتبعها الدول في الوقت الحاضر ، يجب أن تكون أيضا مقياسا لأي مفهوم آخر يهدف الى صون السلم . ويجب أن تتفق الأهداف المعلنة مع السلوك الفعلي للدول ، وأن تتجلى في حقائق يمكن التأكيد من صحتها . وثمة معيار هام لذلك يتمثل في امتداد الدول لبدء مزيد من الصراحة والوضوح في المجال العسكري . وجميع الدول مدعوة الى المساعدة في إيجاد حلول تعاونية للمشاكل الأمنية .

بلغاريا

[الأصل : بالفرنسية]

[١٥ ايار/مايو ١٩٨٦]

١ - ان تقدير جمهورية بلغاريا الشعبية لتقرير الأمين العام (A/40/553) الذي يقدم به الدراسة الشاملة لمفاهيم الأمن ايجابي بوجه عام . فالدراسة تقدم تحليلات تفصيلية واسعة النطاق بشأن المفاهيم ، ومصادر تهديد الأمن ، وتطرح توصيات لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

٢ - ان بلغاريا تشاطر معظم ما ورد في الدراسة من تحليلات ونتائج وتوصيات ، وتساند الرأي الذي يقول بأنه ينبغي دراسة الأمن في اطار الترابط المتزايد بين العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . وهي تعتقد انه ينبغي أن تستند دراسة أي مفهوم من مفاهيم الأمن وتحديد أية سياسة وطنية عملية ، في الظروف الراهنة ، الى حقائق العصر النووي الذي هو عصرنا ، فأكبر خطر ، أي الخطر الداهم الذي يتهدد أمن كل بلد ويتهدد المجتمع الدولي بكامله هو الخطر الذي يمثله تهديد اندلاع حرب نووية ومواصلة سباق التسلح . وقد أدت طموحات بعض الاوساط الامبريالية الى

التفوق العسكري وسياسة "موقف القوة" التي تمارسها في كل مكان من العالم ، الى انشاء قدرة نووية تفوق عدة مرات ما يكفي للقضاء على الانسانية جمعاء ، والى تصاعد لا مثيل له في سباق التسلح في جميع الميادين ، مع ما يتضمنه اليوم من خطر الامتداد الى الفضاء الخارجي . ووضعت هذه السياسة الانسانية ، بدعوى انها ضرورية لصيانة الامن الوطني ، امام خطر الكارثة النووية والابادة الذاتية بشكل لم يسبق له مثيل حتى الان .

٣ - وتعتبر بلغاريا أن أكبر قيمة لهذه الدراسة هي أنها تأخذ بالاعتبار هذه الحقيقة ، وأنه صيغت ، بناء على هذا الاساس ، عدة استنتاجات وتوصيات أساسية يجب على جميع الدول أن توليها أكبر عناية .

٤ - ويجب التأكيد قبل كل شيء على أن الحرب النووية لا يمكن اطلاقا أن تكون وسيلة لبلوغ أهداف منطقية مهما كانت . ففي حرب مثل هذه ، لن يوجد منتصرون بل لن يوجد سوى مهزومين . ولا يمكن لأي بلد أن يبقى في مأمن من أثارها المدمرة . ومن العبث أن ينصرف التفكير الى أنه يمكن ضمان الامن الوطني عن طريق تكديس الاسلحة النووية وغيرها وزيادة تحسينها ، وعن طريق التهديد بتسديد الضربة النووية الاولى ، وعن طريق مذاهب الحروب "المحدودة" أو "المتواصلة" . كما لا يمكن ضمان الامن الوطني بفضل حلول جديدة تستند الى التكنولوجيا العسكرية مهما كانت . فالعلاقة المتبادلة بين الامن الوطني والامن الدولي جلية اليوم . ذلك أن السياسة الرامية الى ضمان الامن الوطني لبلد ما ، بالدفاع عن مصالحه الوطنية على حساب أمن البلدان الاخرى ، سياسة متنافية مع الامن الدولي ، ويمكن ان تكون لها عواقب وخيمة ، حتى بالنسبة للبلدان التي تتبعها .

٥ - ان بلغاريا تشاطر بصورة كاملة الرأي الذي يقول بأن حقائق عصرنا تستوجب اعتماد نهج جديد ازاء مسائل الامن . ويجب أن يقوم هذا النهج على مفهوم مؤداه انه لا يمكن التوصل الى الامن الوطني والامن الدولي إلا عن طريق التعاون وجهود الدول المتضامنة والهادفة الى صيانة السلم ، ومنع نشوب حرب نووية ، ووقف سباق التسلح ، وتطوير علاقاتها في جو تسوده روح التعايش السلمي والانفراج ، وذلك من أجل اقامة نظام أمن شامل يشمل جميع ميادين العلاقات الدولية . ولا يمكن لاية خلافات سياسية أو ايدولوجية أو اقتصادية أو غيرها ان تكون حاجزا امام بلوغ هذا الهدف ، ويجب ألا تكون حاجزا أمامه .

٦ - ان بلغاريا ترى أيضا أنه من أجل تعزيز الأمن الوطني والأمن الدولي ثمة أهمية كبرى في الحالة الراهنة لإعتماد وتنفيذ تدابير عملية عاجلة لوقف سباق التسلح ولنزع السلاح . فتأكيد الدرامة على هذه النقطة ، في النهج العام وفي التدابير العملية على حد سواء ، عامل ايجابي لابد من الاشارة اليه بوجه الخصوص . ذلك أن الاهمية الكبرى لنزع السلاح لا تعود الى أن الهدف المباشر هو الحد من الخطر العسكري فحسب ، بل الى عوامل أخرى ذات صيغة سياسية واقتصادية واجتماعية ، تتمثل بالأمن الوطني وبالأمن الدولي . وتكفي الاشارة ، في هذا الصدد ، الى ارتفاع التوتر في العلاقات الدولية والتناقض العميق الموجود بين الموارد الهائلة ، المادية والبشرية ، التي تنفق لأغراض التدمير ، وبين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل الخطيرة التي تواجه الانسانية .

٧ - وتلاحظ بلغاريا مع الارتياح أن النهج العام ازاء المسائل المتعلقة بمنع نشوب الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح ، وكذلك عددا من التدابير العملية الموضحة في الدراسة تتطابق ، من حيث الموضوع ، مع المواقف والاقتراحات العملية للبلدان الاشتراكية بما في ذلك بلغاريا .

٨ - ولبلوغ أهداف نزع السلاح فمن الضروري أن تتعاون جميع الدول وأن تتضافر جهودها . وقد حان الوقت للخروج بالمفاوضات الجارية من حالة الركود غير المؤاتية للغاية التي وصلت اليها وتوجيهها نحو العمل التطبيقي بهدف التوصل الى اتفاقات دولية ملموسة . وتعد مهمة تعزيز فعالية المحافل التي تتناول نزع السلاح في الوقت الراهن ذات أهمية جوهرية . ويتعين على الدول أن تشارك في المفاوضات ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ، متحلية بحسن النية وراغبة في الوصول الى اتفاقات مقبولة على نحو متبادل . ومن غير المقبول استغلال المفاوضات للتغطية على تنفيذ برامج عسكرية تهدف الى تحقيق التفوق العسكري .

٩ - وبلغاريا ، شأنها شأن غالبية بلدان العالم ، ترى أن الجهود الرئيسية ينبغي أن توجه حاليا نحو منع سباق التسلح في الفضاء ، ووقف سباق التسلح النووي ، وتخفيض الاسلحة النووية تخفيضا جذريا . وتركز معظم الجهود الرامية الى تعزيز الأمن الدولي وتخفيف حدة خطر نشوب حرب نووية على منع انتشار الاسلحة النووية . ويمثل البرنامج العملي والواقعي الوارد في البيان الذي أدلى به ميخائيل غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن التخلص نهائيا من أسلحة الدمار الشامل ، وقبل كل شيء

الأسلحة النووية قبل نهاية هذا القرن في العالم بأسره ردا مباشرا على السؤال المتعلق بكيفية التفكير وكيفية التصرف وما هي التدابير الحاسمة التي ينبغي اتخاذها من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين . ويستجيب تنفيذ هذا البرنامج الى المصالح الحيوية ليس فقط لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بل وكذلك لمصالح جميع شعوب العالم ، كما أن من شأنه أن يشكل خطوة تاريخية عملاقة نحو عالم خال من الحروب والأسلحة . وينبغي للدول الموجه اليها هذا البرنامج أساسا أن يكون مما تتحلى به عند تنفيذه الارادة والاستعداد للتعاون البناء باسم السلم والأمن . وقد تسببت حالة من خيبة الأمل العميق والقلق الحاد عن عدم تحلي الولايات المتحدة بالارادة السياسية اللازمة لمثل هذا التعاون والتحلي بروح التعاون من أجل الانضمام الى قرار التأجيل المتعلق بالتفجيرات النووية الذي التزم به الاتحاد السوفياتي مدة طويلة على أساس وحيد الجانب . وكان قرار التأجيل يشكل امكانية لتمهيد السبيل نحو التوصل في أقرب وقت ممكن الى وضع اتفاق دولي شامل بشأن المشكلة الرئيسية ، مشكلة الأمن الدولي .

١٠ - لقد أثبتت البلدان الاشتراكية في مناسبات عديدة عمليا استعدادها للتعاون مع جميع البلدان والقوى المحبة للسلم من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين . وتشهد على ذلك مبادراتها واقتراحاتها المتعددة ، والخطوات الوحيدة الجانب التي اتخذتها ، ومشاركتها الفعالة والبناءة في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح والأمن ، واستعدادها لبحث أي اقتراح يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين والموافقة عليه .

١١ - ان بلغاريا ، اذ تحدها الرغبة في تقديم مساهمتها الخاصة في تعزيز السلم والأمن في البلقان وفي العالم ، لم تكف عن العمل من أجل تحقيق المبادرة الرامية الى تحويل البلقان الى منطقة خالية من الأسلحة النووية . ففي المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي البلغاري ، إقترح أن توقع حكومات بلدان البلقان اعلانات وحيدة الجانب لعدم وزع أية أسلحة نووية في أقاليمها ، وبعدم وزع أية أسلحة أخرى في الأماكن التي توجد بها بالفعل أسلحة نووية ، وبتخفيض مخزونها الحالي من الأسلحة . ووجهت بلغاريا ورومانيا في اعلانهما المشترك (انظر A/41/87) نداء لجعل البلقان منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية . ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يؤدي الى التوصل في وقت أسرع الى ابرام اتفاقية دولية بشأن منع استخدام الأسلحة الكيميائية . وبلغاريا مستعدة من ناحيتها أن تبحث مع الدول البلقانية الاخرى جميع تفاصيل هذه المبادرات في أي وقت وعلى أي مستوى . واقترحت بلغاريا أن توقع مع سائر البلدان البلقانية اتفاقات شنائية تتضمن مدونة لحسن الجوار ، ولا يزال هذا الاقتراح

قائما . ويمكن أن يشكل ابرام اتفاقات ثنائية بشأن عدم استخدام القوة والحل السلمي للمنازعات التي تعرض السلم والامن في المنطقة للخطر ، خطوة اولى في تنفيذ الوثيقة الختامية لهلسنكي .

١٣ - وتوافق بلغاريا بصورة عامة على التحليلات والاقتراحات الملموسة المتعلقة باتخاذ التدابير والاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها الدرامة فيما يتعلق بعوامل أخرى متصلة بالامن الوطني والامن الدولي . ونشاط في هذا الصدد الرأي القائل بأن السلم كل لا يتجزأ وبأن أي نزاع محلي يمكن أن يهدد بالتحول ، نظرا للحالة المتوترة في الوقت الحالي ، الى مجابهة على نطاق أكبر بل الى مجابهة عالمية . وبغية إزالة هذا الخطر من الضروري وضع حد للسياسة الامبريالية القائمة على القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، ووقف أعمال العدوان وإيجاد حل للمنازعات والخلافات بين الدول بالوسائل السلمية واحترام حق كل شعب في أن يكون سيد مصيره احتراماً كاملاً . ومن الضروري ازالة آخر آثار الاستعمار واستئصال نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري البغيض ووضع حد لسياسة الاستعمار الجديد بكل أشكالها ، والاعتراف للشعوب بحقها في الاستقلال والتقدم الاجتماعي . وحظر الانتهاكات العنيفة والشاملة لحقوق الانسان .

١٣ - وعلى غرار البلدان الاشتراكية الأخرى تعتبر بلغاريا أن مسائل ضمان السلم والامن الدوليين ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، ترتبط بشكل وثيق بحل مشاكل عالمية أخرى تواجه الإنسانية وهي : استدراك التأخر الاقتصادي ، والقضاء على الجوع والفقر والابوئة والامية في المناطق الكبيرة التي تبتاعها ، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية من مصادر الطاقة والمواد الغذائية ، وحماية البيئة ، واستخدام المحيطات والغذاء الخارجي لأغراض سلمية . وإذا لم تجد هذه المشاكل حلا لها عن طريق جهود المجتمع الدولي المتضافرة ، سيؤدي ذلك حتما الى تفاقمها والى ظهور مصادر جديدة للتوتر على الصعيد الدولي . ويتمثل الشرط اللازم لحل هذه المشاكل في وقف سباق التسلح والتخفيض الكبير في النفقات العسكرية للدول ولاسيما الدول ذات القدرة العسكرية الكبيرة ، واستخدام جزء من الموارد المالية المفرج عنها على هذا النحو لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . ومن الضروري للغاية أن ندرك أنه لن يكون من الممكن احلال نظام اقتصادي عادل في العالم إلا عن طريق وقف الاستعدادات للحرب .

١٤ - وتؤيد بلغاريا أيضا الرأي القائل بضرورة تحسين العلاقات الدولية في المجال الاقتصادي والتقني والعلمي ، وإزالة العقبات الممنعة والقيود التمييزية بكل أشكالها ، والنظر في اتخاذ تدابير تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية لإقامة مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقضاء على التخلف . وينبغي إيجاد حل على وجه السرعة لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، علما بأن هذه المشكلة من أكثر آثار الاستعمار والاستعمار الجديد خطورة وانها عامل يساهم حاليا في تدهور الحالة الدولية .

١٥ - وتشير بلغاريا الى أن تقديرها لهذه الدرامة ايجابي بوجه عام إلا أنها تعتبر انها تنطوي على بعض حالات عدم الدقة وعلى شغرات .

١٦ - وان تحليلا أكثر تعمقا وموضوعية للسياسة الفعلية للدول من شأنه أن يظهر الطابع الايجابي والبناء لسياسة الدول الاشتراكية ، بالنسبة لمسائل السلم والامن . وبهذه الطريقة يمكن أن توضح بعض المواقف العامة وبعض الاستنتاجات النظرية التي تعطي الانطباع الخاطئ بأن المسؤولية متساوية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبين بلدان حلف وارسو وبلدان حلف شمال الاطلسي فيما يتعلق بالخطر الذي يهدد حاليا السلم والامن الدوليين ولاسيما فيما يتعلق بالتوتر في العلاقات الدولية والخطر المتزايد بنشوب حرب نووية ، ومواصلة سباق التسلح ، وانعدام التقدم في مفاوضات نزع السلاح ، الخ . وينبغي البحث عن أسباب الوضع الحالي في السياسة ذات النزعة العسكرية والتوسعية التي تنتهجها البلدان الامبريالية والتي تعكس عقيدة السيطرة من جديد على العالم . ويمكننا في هذا الصدد الاستشهاد بالفقرة ١٩ من الدراسة التي تقول بنوع خاص ان الاسباب العميقة لسباق التسلح ناجمة الى حد بعيد عن الفوارق السياسية والاجتماعية - الاقتصادية بين البلدان التي تنتمي الى مجموعتي الدول ، علما بأن هذا يمثل صيغة عامة بعض الشيء دون تفصيل .

١٧ - ومن شأن تحليل أكثر دقة أن يبين أن الابقاء على تعادل تقريبي على الصعيد العسكري والاستراتيجي ، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبين بلدان حلف وارسو وبلدان حلف شمال الاطلسي وعلى مستوى للأسلحة متناقض بصورة مستمرة ، يساهم بصورة موضوعية في المحافظة على السلم والامن الدوليين . وتثبت الوقائع الفعلية ان هذا التعادل موجود حاليا في اوروبا وكذلك على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالأسلحة النووية والتقليدية . الا أنه يمكن تفسير الفقرة ١٧٤ بصيغتها الحالية على أن مثل هذا التعادل غير موجود في اوروبا . ولهذا السبب فان هذه الفقرة تفتقر للدقة

وللحجج . اما فيما يتعلق بالتعادل ، فان بلغاريا تعتبر ان الاحترام الشديد لمبادئ المساواة والامن المتساوي يوفر وحده امكانية التوصل الى اتفاقات مقبولة بمودة متبادلة في ميدان نزع السلاح تحقق مصالح كل بلدان العالم .

١٨ - وترى بلغاريا ان بإمكان هذه الدراسة أن تتطرق أيضا الى مسائل أخرى ذات أهمية كبرى ، تتصل مباشرة بمشكلة الامن ؛ ومنها ، الدور الايجابي للغاية الذي يمكن أن تؤديه عملية الانفراج ، والتهديد الخطير المتمثل في النزعة الانتقامية وفي الدعوات الى اعادة النظر في حدود الدول الاوروبية وهيكلها الاجتماعية - السياسية والى القيام بحملة ضد البلدان الاشتراكية ، ودور المجمع العسكري - الصناعي في تصعيد سباق التسلح ، والطابع الخطر لسياسة الارهاب الذي تمارسه الدول ، وكون بعض البلدان يعتبر مناطق شاسعة من العالم بوصفها مناطق تخدم مصالح حيوية خاصة ، وهذا أمر غير مقبول ، وضرورة ايجاد حل لمشاكل هامة مثل مشكلة جعل المحيط الهندي منطقة سلم ، والسيطرة على سباق التسلح البحري . وبإمكان الدراسة أن تعطي أيضا اهتماما أكبر للدور الإيجابي الذي يقوم به الرأي العام دعما للسلام والامن الدوليين ولا سيما أهمية الحملة العالمية لنزع السلاح .

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - السلم هو القيمة العليا في العصر النووي . وكما ورد في التقرير ليس هناك ما يمكن أن يبرر استعمال القوة في العلاقات الدولية . كما أن إنشاء نظام فعال للامن الدولي يمكن أن يصبح أمرا عمليا من خلال التدابير السياسية ؛ فهو يمكن أن ينتج عن اتفاقات سياسية بين الدول المعنية . وعلى النطاق العالمي ، يتضمن ميثاق الامم المتحدة الاسس اللازمة لقيام مثل هذا النظام . وعليه فإن التقيد بمبادئ وأحكام الميثاق هو الشرط الاساسي للسلام والامن الدوليين .

٢ - ان تكديس الاسلحة في العصر النووي لا يعزز أمن الدول وإنما يقلل منه ، ويتحول الى مصدر لتهديدات متجددة دوما . ولا يمكن للردع أن يشكل أساسا دائما للامن لانه يحفز سباق التسلح الذي أصبح اليوم يمثل واحدا من العوامل الرئيسية المزعومة

لاستقرار الحالة الدولية ، والاسلحة النووية لا تشكل عنصرا من عناصر أمن الدولة لا يمكن الاستغناء عنه ، بينما يصبح استمرار تحسينها قوة دافعة وراء تصعيد التسلح وامتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

٣ - والامن الفعال لا يمكن الا أن يكون متبادلا وعالميا . ويعني هذا أنه ينبغي بذل جهود من أجل بدء عملية نزع السلاح أو على الأقل القضاء على تلك الانواع من الاسلحة التي يشكل مجرد وجودها مصدر خطر عالمي . ومن رأى حكومة جمهورية بولندا الشعبية أن تنفيذ البرنامج الثلاثي المراحل المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والذي يستهدف القضاء التام ، قبل نهاية هذا القرن ، على ترمانات الاسلحة النووية والكيميائية وحظر ادخال الاسلحة الفضائية الضاربة ، من شأنه أن يمثل أساسا لنظام فعال للأمن العالمي .

٤ - والقضاء على الادوات المادية للحرب سيكون أفضل ضمان لمون السلم . كما أن الاتفاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن فرض حظر تام على تجارب الاسلحة النووية واجراء تخفيض جذري لتلك الاسلحة والقضاء التام عليها بعد ذلك ، سوف تشكل أهم التدابير الرامية لتحقيق هذه الغاية .

٥ - أن حكومة بولندا تتفق مع ما تم الاعراب عنه في الدراما (A/40/553 ، المرفق) بشأن ترابط العالم المعاصر وآثاره على الامن الدولي وأمن كل دولة على حدة ، من آراء تشير الى تعقد فكرة الامن التي تضم عددا من العناصر التي تتجاوز المجالين السياسي والعسكري . والمسألة ذات الأهمية الرئيسية في مجال توطيد السلم ، على نحو ما يتضح من الدراما ، هي تقيد الدول بدقة بالالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي بما في ذلك التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة والالتزامات ذات الطابع السياسي . ومن بين تلك الالتزامات تحظر مبادئ العلاقات بين الدول المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا المذكورة في الدراما ، بأهمية كبرى لدى بولندا وغيرها من الدول المشاركة في هذا المؤتمر .

٦ - وتود حكومة بولندا أيضا أن تبدي الملاحظات التالية فيما يتعلق ببعض القضايا المحددة .

(أ) تشير الدراسة إلى أهمية قيام تعاون دولي واسع من أجل توطيد الأمن . ومع ذلك ، فإن دور التعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والانساني ، وكذلك التعاون في الميادين الأخرى بوصفه عاملا من عوامل الترابط المتبادل النفع ، لم يعرض بطريقة تعكس بقدر كاف حقائق العالم المعاصر .

(ب) ان أحد مصادر الاضطرابات والتوترات السياسية التي تهدد الأمن الدولي يتمثل - إلى جانب المشاكل القائمة في ميدان العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمعرفة في الدراسة - في استخدام الأدوات الاقتصادية بما فيها العلاقات التجارية والمالية وتبادل التكنولوجيا لغرض الضغوط السياسية والمساس بسيادة الدول الأخرى . ويتجلى هذا بأوضح مظاهره في فرض القيود الاقتصادية وتضييق فرص الحصول على التكنولوجيا ، باعتبارهما شكلا من أشكال الضغط السياسي ومحاولات بعزل بعض الدول مما يؤدي إلى الأضرار بمصالحها الحيوية وبالأمن الشامل على السواء وقد تعرضت بولندا مؤخرا لمثل هذه الممارسات من جانب بعض الدول الغربية .

(ج) ان تدابير بناء الثقة والأمن وأهميتها لتوطيد الأمن الدولي وأمن كل دولة من الدول تناقش في الدراسة أساسا من ناحية صلتها بالمجالين السياسي والعسكري . بيد أنه تجدر الإشارة أيضا إلى الدور المستمر المتزايد الذي تلعبه التدابير غير العسكرية لبناء الثقة ، ولا سيما في مجال التعاون الاقتصادي وأرساء دعائم الأمن الاقتصادي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية . ومما له مغزى خاص في هذا السياق اعتماد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين لمشروع قرار مقدم من بولندا أصلا بشأن بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٦/٢٨) فقد أكد الحاجة إلى التعاون فيما بين الدول من أجل حماية العلاقات الاقتصادية من التأثير الضار للتوتر السياسي .

٧ - وبالمثل فإن تنفيذ الدول لمبادئ وأحكام الاعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام (قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٢) من شأنه أن يشكل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة والأمن .

٨ - وترى حكومة بولندا أن نشر محتويات الدراسة على نطاق واسع وتنفيذ التوصيات والاستنتاجات الواردة في الفصل الخامس منها سيسهمان إسهاما كبيرا في إقامة نظام دولي للأمن والتعاون .

الدانمرك

[الاصل : بالانكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - صوتت الدانمرك لصالح قرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ جاء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي رجت فيه الجمعية من الامين العام أن يقوم ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بإجراء دراسة شاملة لمفاهيم الامن . وقد أحاطت الحكومة الدانمركية علما ، مع الإهتمام ، بالدراسة التي أجراها فريق الخبراء (الوثيقة A/40/553 ، المرفق) .

٢ - والدراسة معيبة فيما ذكرته من أن مفاهيم الامن هي القواعد المختلفة التي تستند اليها الدول والمجتمع الدولي في مجموعه من أجل الامن . ومن المفهوم أن أية مناقشة لهذا الامر لا تنطوي على قضايا هامة فحسب ، وإنما كذلك على قضايا سياسية حساسة . وتتفق الدانمرك مع الفريق في اعتقاده بأن طابع هذه القضية التي تتسم به ، وهو أنها موضع اختلاف في الآراء ، يجب ألا يمنع الدول من الاشتراك في مناقشة بشأنها . وقد أسهمت الدراسة ، بتطرقها الى المفاهيم والسياسات الاساسية للامن ، في استمرار المناقشة داخل الامم المتحدة بشأن جميع الجوانب المتصلة بالامن .

٣ - ومن دواعي سرور الدانمرك أن فريق الخبراء متفق ، عموما ، بشأن الفهم العام التالي الذي ينبغي أن تتفق عليه جميع الدول :

(أ) جميع الدول لها حق مشروع في الامن ، بصرف النظر عن الحجم أو الموقع الجغرافي أو النظام الاجتماعي أو العقيدة السياسية أو الايديولوجية أو مستوى التنمية ؛

(ب) استخدام القوة العسكرية في أغراض غير أغراض الدفاع عن النفس ليس أداة مشروعة للسياسة الوطنية ؛

(ج) ينبغي فهم الامن بشكل شامل ، ومن الضروري التعرض للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الاساسية ؛

(د) الامن محط إهتمام جميع الدول ، ويحق لجميع الدول ، كما يجب عليها ، أن تشارك في السعي من أجل إيجاد حلول بناءة ؛

(هـ) لا ينبغي أن تشكل الاختلافات الموجودة في العالم عقبات في سبيل التعاون الدولي من أجل السلم والامن ويجب أن يتجاوز الإهتمام المشترك بالبقاء الخلافات في الايديولوجية ، والمؤسسات السياسية ، والنظم الاجتماعية - الاقتصادية . (وتوضح الدراسة ، على النحو الصحيح ، أنه لا ينبغي نقل الاختلافات الايديولوجية الى العلاقات بين الدول . وان شمة حاجة الى ضبط النفس من جانب الدول المعنية . وينبغي أن يشكل الاحترام الكامل لهذه الملاحظة ، ومن ثم لمبدأ عدم التدخل ، جزءا لا يتجزأ من مفهوم التعايش السلمي ، وإلا فقد ذلك المبدأ مصداقيته) ؛

(و) نزع السلاح والحد من الاملحة نهج هام لتحقيق السلم والامن الدوليين .

٤ - وملاحظة عامة ، ترى الدانمرك أن مما له أهمية خاصة أن توصي الدراسة بالمحافظة على سيادة القانون في العلاقات الدولية عن طريق الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والتطبيق الفعال لمفهوم الامن الجماعي . وكما ذكر فريق الخبراء ، فإن تجاهل القانون الدولي والإعتماد على القوة لتسوية الخلافات شيء خطير ولا يبشر بإيجاد حلول دائمة لمشكلة الامن الدولي . وينبغي إتخاذ خطوات لتعزيز فعالية الأمم المتحدة وتحسين إمكانياتها في القيام بمهمتها الاساسية في حفظ السلم والامن الدوليين وفقا للميثاق . وجدير بالاشارة أن الدراسة لا تقترح ، تحقيقا لتلك الغاية ، ترتيبات مؤسسية جديدة ، وإنما توصي بتعزيز مؤسسات الأمم المتحدة القائمة ، ولا سيما مجلس الامن . والدانمرك ، بوصفها عضوا في مجلس الامن ، تشارك حاليا بنشاط في الجهود الراهنة الرامية الى ضمان إجراء مناقشات منتظمة غير رسمية في المجلس بشأن الحالة الدولية ، وذلك في محاولة لتعزيز دور المجلس في ممارسة الدبلوماسية الوقائية من خلال إقامة "نظام للانذار المبكر" .

٥ - وترى الحكومة الدانمركية أن الدراسات التي تجريها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح يمكن أن تحقق غرضا مفيدا ، شريطة أن تتناول موضوعها بأسلوب موضوعي ومتزن ، وأن تُعكس فيها وتراعي بعناية مختلف الآراء . وفي هذا الصدد ، تود الدانمرك أن تبدي الملاحظات التالية :

(أ) حيث أن الحد من خطر نشوب حرب نووية وإزالتها يمثلان أكثر مهام عصرنا أهمية وإلحاحاً ، فينبغي أن يكون الهدف الذي توليه جميع الدول أولوية هو منع نشوب أية حرب على أي مستوى قتالي ، ومن ثم ، استبعاد استعمال الأسلحة النووية ؛

(ب) يجوز للدول شرعاً أن تتخذ ، في معرض ما تبذله من جهود لمنع نشوب النزاعات المسلحة بأي شكل من الأشكال ، التدابير اللازمة للحيلولة دون ، أو بعبارة أخرى ردع ، أي هجوم مسلح أو الاستمرار فيه ؛

(ج) من أجل منع اندلاع حرب وصيانة السلم ، يتعين استكمال الجهود الدفاعية بانتهاج سياسة حوار تهدف إلى تعزيز التفاهم والتعاون الشامل ، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة وتحقيق نزع السلاح . ومن شأن الأمن الدولي أن يتميز بدرجة كبيرة بتزايد التعاون الدولي ، لا في الميدان الاقتصادي فحسب ، وإنما كذلك في عدد كبير من المجالات الأخرى ، مثل التعاون القائم على التبادل الواسع النطاق للأفكار والثقافات والعلوم والمعلومات والاتصالات على جميع المستويات . وينبغي لأي مفهوم شامل للأمن ، أو لاية محاولة للتمضي لمسألة كيفية تحسين الحالة الدولية الراهنة ، النظر بالقدر الكافي في هذه المسائل وغيرها من المسائل التي تؤثر على الأمن الدولي ، مثل حقوق الإنسان وتدابير بناء الثقة ؛

(د) إن تحريم الأسلحة النووية ، على النحو المقترح في الفقرة ٢١٧ من الدراسة ، يمثل نهجاً ضيق الأفق وغير واقعي في ظل الظروف السائدة . إذ ينبغي أن ينظر إلى الحد من الأسلحة ، النووية فيها والتقليدية ، وتخفيضها ثم القضاء عليها في نهاية المطاف ، في إطار عسكري وسياسي شامل ؛

(هـ) وفيما يتعلق بتطبيق هشتي المفاهيم ، التي يتمثل هدفها في صيانة السلم ، فإن الأداء السياسي الفعلي للدول هو المعيار . ومما له أهمية قصوى أن يتوفر لدى الدول الاستعداد للتعامل بصراحة ووضوح في الميدان العسكري ، وكذلك لتقبل تدابير التحقق اللازمة .

السويد

[الاصل : بالانكليزية]

[١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

- ١ - يرجع أصل الدراسة الشاملة لمفاهيم الأمن الى تقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن المعنون "الأمن المشترك - برنامج لنزع السلاح" والذي قدم في عام ١٩٨٢ الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرمة لنزع السلاح . وقدم التقرير أمام اللجنة المختصة التابعة للدورة الاستثنائية الثانية عشرة السيد أوولوف بالم ، رئيس وزراء السويد الراحل ، بوصفه رئيساً للهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن .
- ٢ - وبناء على اقتراح مقدم من السويد ، إعتمدت الجمعية العامة ، دون تصويت ، القرار ٩٩/٣٧ بآء بشأن تقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الأمن - أو هيئة بالم ، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . وبهذا القرار أحالت الجمعية العامة التقرير (A/CN.10/38) الى هيئة نزع السلاح .
- ٣ - ورحبت هيئة نزع السلاح بالتقرير على اعتبار أنه جاء مساهمة ببناءة ومناسبة التوقيت في ميدان الجهود الدولية الرامية الى تحقيق نزع السلاح وحفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين . وأومت كذلك بأخذ تقرير هيئة بالم في الاعتبار الكامل في إطار جهود نزع السلاح الجارية والمقبلة .
- ٤ - وأجرى الدراسة عن مفاهيم الأمن فريق من الخبراء الحكوميين ، قام الأمين العام بتعيينه عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٢٨ حاء المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي دعا الى "إجراء دراسة شاملة لمفاهيم الأمن ، وخاصة السياسات الأمنية التي تؤكد على الجهود التعاونية والتفاهم المتبادل فيما بين الدول ، وذلك بغية وضع مقترحات في مجال السياسات الرامية الى منع سباق التسلح ، وبناء الثقة في العلاقات بين الدول ، وزيادة امكانية التوصل الى اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح وتعزيز الأمن السياسي والاقتصادي" .

- ٥ - وأعرب مقدمو هذا القرار ، لدى تقديمه أمام الجمعية العامة ، عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مركزا لمناقشة تجرى بشأن مفاهيم الأمن ، وأن توجه بذلك إنتباه جميع الدول إلى الحاجة الملحة إلى فكر جديد حول مفاهيم الأمن .
- ٦ - وترحب حكومة السويد بالدراسة عن مفاهيم الأمن ، وهي أول جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تناول مفاهيم الأمن على وجه التحديد ، بصورة مفصلة وشاملة .
- ٧ - وقد إعتد فريق الخبراء الحكوميين الدراسة ككل بتوافق الآراء . وتلاحظ السويد بارتياح كبير أن الجمعية العامة ، في القرار ٩٤/٤٠ هـ الذي اعتمد دون تصويت ، قد زكت الدراسة ونتائجها لنظر جميع الدول الأعضاء .
- ٨ - وترى حكومة السويد أن هذه الدراسة ينبغي أن توفر أساسا لحوار دولي مستمر بشأن هذا الموضوع الحيوي حقا .
- ٩ - وتقدم الدراسة استعراضا عاما لمفاهيم الأمن ، وتنظر في المشاكل والاختلافات في مجال الأمن الدولي ، وتصف التدابير الرامية إلى تعزيز السلم الدولي ، وتقدم بعض التوصيات .
- ١٠ - ومفاهيم الأمن المعروضة في الدراسة هي توازن القوى ، والردع ، والأمن المتكافئ ، والأمن الجماعي ، والحياد ، وعدم الانحياز ، والتعايش السلمي ، والأمن المشترك . ويحلل الجزء المخصص للمشاكل والاختلافات في مجال الأمن الدولي العلاقة بين الأمن الوطني والأمن الدولي ، والأمن في العصر النووي ، والأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) ، وسباق التسلح التقليدي ، وأمن البلدان النامية الصغيرة .
- ١١ - وتؤكد الدراسة أنه لم يحدث من جانب أية دولة حائزة للأسلحة النووية أنها نبذت تماما احتمال استخدامها . وأن الدمار المؤكد المترتب على تبادل استخدام الأسلحة النووية لن يقتصر على طرفي الحرب ، بل سيكون شاملا . وتبين الدراسة أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينتابها شعور متزايد بعدم الأمن وبضياع حقها في تحديد مصيرها . وتشعر أنها معرضة ، بشكل مجحف ، للتهديد النووي في حين أنه لا طلع لها في سباق التسلح النووي ، الذي يتحول إلى مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتلك الدول . وأن لها ، لذلك ، الحق في إبداء رأيها في هذه المسألة الحيوية .

١٢ - ويبدو أن مناقشة مفهوم الردع تقوم على أساس السياسات المعلنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وليس كلها . وكان يمكن أن تكون الدراسة أكمل لو كانت قد تناولت بالدراسة سياسات جميع هذه الدول فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية .

١٣ - ويجري إيلاء إهتمام كبير للتدابير الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين . والتدبير الاول من بين هذه التدابير هو تعزيز دور الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين . وتبرز الدراسة أهمية التقيد بميثاق الامم المتحدة . وإذا ما التزم سائر أعضاء المجتمع الدولي بالاحكام الاساسية للميثاق ، فإن ذلك سيؤدي الى تحسن كبير في أمن البلدان كل على حدة والى تحسن الوضع الدولي . وتؤكد الدراسة أنه ينبغي تعزيز الدور الذي تؤديه الامم المتحدة في مجال نزع السلاح وكذلك في مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية لتسوية المنازعات عن طريق اللجوء الى طرف ثالث قيمة خاصة من أجل حماية أمن البلدان الاضعف . وتحدد الدراسة التدابير الوقائية التي تتخذها الامم المتحدة بوصفها ذات أهمية لتجنب اندلاع الحروب وتدعو الدراسة الى تحسين القدرات المتعلقة بصيانة السلم وتؤكد على امكانية استخدام عمليات صيانة السلم كوسيلة لوقف اطلاق النار منعا من اندلاع نزاع مسلح . كما تبرز الدراسة قيمة النهج الاقليمية بالنسبة للسلم والامن ، وضرورة تقيد سائر الدول تقيدا تاما بالاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، والحاجة الملحة الى القضاء على الاستعمار ونظام الفصل العنصري .

١٤ - وتؤيد حكومة السويد هذه المقترحات تأييدا كاملا .

١٥ - وعند قيام فريق الخبراء الحكوميين الذين عينهم الامين العام باستعراض مختلف مفاهيم الامن وتقييم العناصر اللازمة للامن العالمي ، تقاسم التصورات المشتركة التالية التي تود حكومة السويد أن تعرب عن تأييدها لها .

(أ) جميع الدول لها الحق في الامن .

(ب) استخدام القوة العسكرية لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس ليس أداة مشروعة للسياسة الوطنية .

(ج) ينبغي فهم الامن بشكل شامل .

- (د) الأمن محط إهتمام جميع الدول .
- (هـ) لا ينبغي للاختلافات الموجودة في العالم أن تشكل عقبات في سبيل التعاون الدولي من أجل السلم والأمن .
- (و) نزع السلاح والحد من الأسلحة نهج هام لتحقيق السلم والأمن الدوليين .
- ١٦ - ومن استعراض السياسات الأمنية السائدة يخلص فريق الخبراء إلى الاستنتاج بأنه ينبغي للدول أن تسعى إلى تحقيق الأمن المشترك . وللتدابير التي تتخذ في الميادين الأربعة التالية أهمية خاصة :
- (أ) الجهود المتجددة في ميدان نزع السلاح للتخفيف من خطر نشوب حرب ، لا سيما الحرب النووية ؛
- (ب) مراعاة حكم القانون في العلاقات الدولية عن طريق التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة والتطبيق الفعال لمفهوم الأمن الجماعي ؛
- (ج) إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري ؛
- (د) التعاون السياسي والاقتصادي لأغراض الأمن والتنمية .
- ١٧ - وإيجاز ما تقدم ، تود حكومة السويد أن تركز بشكل خاص على النقاط الخمس التالية :
- (أ) أن الدراسة محقة في تفسير مفهوم الأمن بعبارات عامة ، تشمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية والعسكرية في حين أنها تعترف بأهمية كل من بعد الشمال-الجنوب وبعد الشرق-الغرب من أبعاد الأمن الدولي .
- (ب) وتبرز الدراسة بحق ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين ، مما يؤيد بالاثباتات رأي حكومة السويد ، فيما يتعلق بأسباب التأييد المستمر والقاطع الذي يمنحه عدد كبير من الدول للمنظمة العالمية . وتود

حكومة السويد في هذا الصدد بوجه خاص أن تحليل نظر الأمين العام الى الرسالة المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ والموجهة من ممثلي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج لدى الامم المتحدة وهي الرسالة التي أبدت فيها هذه الدول وجهات نظر حكومات الشمال الخمس حول تعزيز الامم المتحدة (A/28/271).

(ج) وتؤكد الدراسة بحق ضعف عدد كبير من الدول الصغيرة والمشاكل الامنية الحادة التي تواجهها وتوصي بأن تنظم الامم المتحدة دراسة خاصة عن المشاكل الامنية للدول الصغيرة .

(د) كما تولي الدراسة بحق للتهديد النووي دورا مهيما في تحليلها للامن الدولي ، مؤكدة أن الجنس البشري يواجه اليوم تهديدا لم يسبق له مثيل بالفناء الذاتي ينبثق من التراكم الهائل لافد الاسلحة التي سبق انتاجها تدميرا .

(هـ) وختاما ، ترى حكومة السويد أن الدراسة قد أعطت اعترافا دوليا بمفهوم الامن المشترك . واسهمت اسهاما مفيدا في زيادة تطويره .

١٨ - إن السعي من أجل تحقيق الامن هو أمر مشترك بين جميع الدول . وفي عالم اليوم . يجب أن يسعى المجتمع الدولي مع ذلك ، الى تحقيق الامن بصورة متزايدة عبر الاتحادات السياسية والعسكرية . فللأمن في العصر النووي أبعاد عالمية .

١٩ - وإن مبدأ الامن المشترك هو محاولة لتلبية الشروط والتحديات التي يفرضها العصر النووي بشكل يأخذ في الوقت نفسه الاحتياجات الامنية المشروعة لكل دولة في الاعتبار . ولهذا المبدأ أهمية خاصة اذ تطبقه الدولتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية .

٢٠ - كما أن لحلفي الدولتين العظميين المتعارضين ، الى جانب مصالحهما المتعارضة ، وكذلك خصوماتهما السياسية في مجالات أخرى ، مصالح مشتركة . فالمصلحة المهيمنة المشتركة هي تجنب حرب تهدد وجود الجنس البشري ذاته .

المين

[الاصل : بالصينية]

[١٥ ايار/مايو ١٩٨٦]

١ - ترحب الحكومة الصينية بالدراسة المتعلقة بمفاهيم الامن (A/40/553 ، المرفق) التي اطلق بها الامين العام بمساعدة فريق من الخبراء ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ حاء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وتعرب عن ارتياحها لإتخاذ الجمعية العامة في دورتها الاربعين القرار ٩٤/٤٠ هاء المعلنون "دراسة شاملة لمفاهيم الامن". وان حفظ السلم العالمي والامن الدولي من بين الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التي تختهجها الحكومة الصينية . وهي تؤيد الجهود التي تدعم تحقيق هذه الاهداف .

٢ - وتؤمن الحكومة الصينية على الدوام بأن الالتزام التام بمبدأ التعايش السلمي في العلاقات بين الدول يعد وسيلة فعالة لتعزيز الامن الدولي . وتقرير فريق الخبراء الحكوميين يبين بحق أنه "يمكن تعزيز الامن الدولي والثقة بين الدول على اساس المبادئ التي يعبر عنها مفهوم التعايش السلمي . إذ يمكن تطبيق مفهوم التعايش السلمي ليس فقط بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، ولكن أيضا بين تلك التي تشترك في نفس النظام الاجتماعي . بل إن الدول ذات النظم الاجتماعي المتشابه قد تجد نفسها في صراع حاد إذا انتهك هذا المفهوم . ونادرا ما كان تطبيق مفهوم التعايش السلمي أشد الحاحا مما هو الآن" (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٠٥) . وتامل الحكومة الصينية في أن تحظى هذه المقولة باهتمام جاد من جانب جميع الدول .

٣ - ولاتزال الحالة الدولية في الوقت الراهن مضطربة وغير مستقرة . فالأخطار التي يتعرض لها السلم والامن في العالم تعود بمودة رئيسية الى سباق التسلح بين الدولتين العظميين والتنافس العالمي . ويجب علينا أن نظل متيقظين للأخطار التي يمكن أن تؤدي الى نشوب حرب عالمية . غير أن القوى المناهضة للحرب آخذة في الازدياد على الدوام بسبب الحاجة الى السلم . ومادامت شعوب جميع الدول تجاهد معا دون كلل ، فإن بالإمكان حفظ السلم والامن في العالم . وينبغي استخدام كل الوسائل لإنهاء سباق التسلح والقضاء على التنافس بين الدولتين العظميين والتخفيف من حدة التوتر الدولي على وجه السرعة .

٤ - إن الصين تعارض سباق التسلح وتدعو إلى حظر عام للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا تاما . وتعتقد حكومة الصين أن الدولتين العظميين تتحملان مسؤولية رئيسية خاصة في تحقيق نزع السلاح النووي ، وينبغي أن تكونا أول من يقوم بتنفيذ تخفيض كبير في الأسلحة النووية وبذلك تهيئان الظروف لقيام جميع الدول النووية بنزع السلاح النووي . وينبغي أن يمحى ذلك وقف مد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، والحظر العام والتدمير التام للأسلحة الكيميائية ، وأجراء تخفيض كبير في الأسلحة التقليدية .

٥ - إن السلم والأمن في العالم يرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن القومي . ومن هذا المنظور ، فإن انتهاك استقلال دولة ما وسيادتها يشكل تهديدا للسلم العالمي . وتؤمن الحكومة الصينية على الدوام أن نزع السلاح ليس المسألة الوحيدة التي تساهم في تخفيف التوتر : فإنتهاء النزاعات الإقليمية اعتبار له أهميته أيضا . ولذلك فإن المبدأ القائل بأن جميع البلدان متساوية بمصر النظر عن حجمها مبدأ ينبغي احترامه احتراما تاما في العلاقات الدولية ، ولا يجوز استخدام أية ذريعة للقيام بأعمال العدوان أو التوسع أو غزو أو احتلال أراضي دولة أخرى أو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو انتهاك سيادة دولة أخرى . وهذا من شأنه أن يساعد على حفظ السلم والأمن في العالم .

٦ - إن السلم والأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية . فالسلم شرط ضروري للتنمية ، كما أن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب عاملان هامين في حفظ السلم . والحكومة الصينية تؤيد الموقف العادل للبلدان النامية التي ظلت طوال السنوات الماضية تطالب بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وتأمل الحكومة الصينية في أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو موقفا بعيد النظر يتسم بالتعاون الإيجابي وأن تساعد على حل المشاكل الملحة التي تواجه البلدان النامية وأن تعمل على تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون من أجل التنمية المشتركة لاقتصادات جميع البلدان وبذلك تسهم في صون السلم والأمن في العالم .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى حكومة المكسيك أن الدراسة المتعلقة بمفاهيم الأمن ، شأنها شأن الدراسات التي تعد تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشكل اسهاما رئيسيا في موضوع له من التعقيد ، ما لموضوع الأمن .

٢ - وتلاحظ حكومة المكسيك ، من بين مختلف النقاط الهامة لهذه الدراسة ، النقاط البارزة التالية :

(أ) تركز الدراسة على التهديد الذي يشكله سباق التسلح النووي بالنسبة للإنسانية جمعاء وتشير الى ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرمة لنزع السلاح ، بشأن المعضلة الحالية التي تواجه الإنسانية "إزالة خطر نشوب حرب عالمية - أى حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر حدة والحاحا . فالإنسان أمام اختارين : فإما أن نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح وإما أن نواجه الغناء" (القرار د/١٠ - ٢ ، الفقرة ١٨) ؛

(ب) وتشير الدراسة بحق الى أن سباق التسلح النووي يشكل التهديد الرئيسي للأمن الدولي ، نظرا الى أن لدينا قدرة على التدمير المتبادل المحقق في الوقت الحاضر ؛

(ج) ويبدو بوضوح أيضا أن منع نشوب حرب نووية يعتبر شرطا مسبقا لكافة المساعي التي يخطط بها للمحافظة على أمن الدول ، حيث أن أى جهد آخر يبذل في المجال الدولي ويكون الهدف منه هو منع نشوب الحرب النووية هو جهد ضائع . كذلك تبدي الدراسة ملاحظة هامة بشأن الاثار الناتجة عن مواجهة نووية اذ توضح أن أية حرب نووية لا يمكن اطلاقا أن تكون محدودة ولا يمكن أبدا الفوز فيها ولن تقتصر نتائجها على الخصوم المشتركين فيها ، بل إنها ستعرض حياة الشعوب في كل مكان للخطر وستؤدي الى فناء الجنس البشري ؛

(د) ولذلك تشير الدراسة الى أن الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية تتحمل التزاما أدبيا يتمثل في ضرورة التوصل الى اتفاقات محددة من أجل عكس اتجاه سباق التسلح الذي يضع كلا من الأمن الانفرادي والأمن العالمي بأسره في خطر . وبالتالي ، لا تقتصر مسؤولية الدول الكبرى على شعوبها فحسب ، بل تتعداها الى جميع البلدان وجميع الشعوب ، ولا يمكنها أن تتحمل على نفسها أن تفقد البشرية الى الغناء ؛

(هـ) واستنادا الى الملاحظات السابقة ، تشير الدراسة بحق الى أن تعزيز الأمن الدولي يتطلب التعاون بين جميع الدول ومشاركتها الفعالة في هذا الصدد ، سعيا الى احراز التقدم في تحقيق الأمن المشترك .

٣ - وترى حكومة المكسيك أن التعليقات الواردة في الدراسة والتي تستهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، معقولة وتستند الى أسس سليمة ، وهي تشمل على ما يلي :

(١) تعزيز دور الأمم المتحدة ، وكما جاء في الميثاق فإن حفظ السلم والأمن الدوليين من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ؛

(ب) التقيد بميثاق الأمم المتحدة فالميثاق يتضمن مبادئ أساسية ليست مجرد قواعد وأحكام قانونية لسلوك الدول الاعضاء دوليا ، وإنما يعترف بها بوصفها مبادئ في القانون الدولي تنطبق على جميع الدول ؛

(ج) الاستخدام الكامل لنظام الأمن الجماعي القائم للأمم المتحدة ، ومتمثل هذه الآلية على تحسين السلم والأمن الدوليين الى حد كبير في حالة استخدامها على نحو أفضل .

٤ - وترحب المكسيك بنتائج الدراسة من حديث ملتها بالتدابير التي يجب اتخاذها للتوصل الى تحقيق أمن مشترك وهي :

(١) جهود متجددة في ميدان نزع السلاح للتقليل من خطر الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ؛

(ب) المحافظة على سيادة القانون في العلاقات الدولية عن طريق الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والتطبيق الفعال لمفهوم الأمن الجماعي ؛

(ج) إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري ؛

(د) التعاون السياسي والاقتصادي لأغراض التنمية والأمن .

النرويج

[الأصل : بالانكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - أشارت الدراسة (A/40/553 ، المرفق) التي أعدها فريق من الخبراء الحكوميين عن مفاهيم الأمن الى عدد من التحديات الأساسية التي تواجه كلا من الأمن الوطني والدولي .

٢ - وركزت الدراسة بصورة رئيسية على الترابط العالمي وناقشت آثار تزايد التكافل على الأمن العالمي . وتبرز الدراسة ضرورة اتباع نهج شامل لدى بحث الترابط أيضا من زاوية الأمن . وتوافق النرويج على أن وجود نهج شامل للأمن يعترف بالترابط المتزايد بين العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية قد أصبح من الأمور الضرورية . كما ينبغي أن يضاف الى عوامل الترابط هذه ، في رأينا ، ضرورة تأمين التزام جميع الدول بدقة باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية .

٣ - وتستعري دراسة خبراء الأمم المتحدة أنظارنا بحق الى جذور التوترات والخصومات الدولية التي تؤدي الى تعزيز التسليح بكل من الأسلحة النووية والتقليدية . ونحن نرى أن أي فهم أفضل لمختلف مفاهيم الأمن يجب أن يقوم على الاحتياجات الأمنية المختلفة التي تواجه الدول المختلفة .

٤ - ولدى دراسة مختلف مفاهيم الأمن ، من المفيد أن يكون المنطلق هو الاعتراف بأنه في العصر النووي لا يمكن للدول أن تحصل على الأمن باتخاذ تدابير على حساب الدول الأخرى . وهكذا تجد النرويج نفسها متفقة مع الدراسة إذ تقرر أن "استعمال

القوة العسكرية ، لأغراض غير الدفاع عن النفس ، ليس أداة مشروعة من أدوات السياسة القومية" . ولا يمكن أن تعتمد أية سياسة أمنية فعالة على الدفاع العسكري وحده ، بل ينبغي أن تشمل أيضا بذل الجهود للإسهام في تعزيز الاستقرار في العلاقات الدولية عن طريق اجراءات ترمي الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح ويشكل الأخير جزءا لا يتجزأ من السياسة الأمنية للنرويج .

٥ - وقد سعت النرويج - لدى رسم سياستها الأمنية - مع حلفائها ، الى ابراز هذا النهج المزدوج لمفهوم الأمن . فمن جهة ، يجب الاحتفاظ بمستوى من القوة العسكرية يتلاءم مع حق الدفاع عن النفس . ومن جهة أخرى ، يجب بذل جهود نشطة لتأمين الحل السلمي للمنازعات ولتحديد الأسلحة وتخفيضها بشكل ، متبادل ، بما في ذلك تعزيز الثقة بين الدول .

٦ - ومع أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح قد لا يؤديان الى ازالة المشاكل السياسية الجذرية ، فإنهما يبدوان بمثابة مساهمة هامة في تعزيز الاستقرار وامكانية التنبؤ في الشؤون الدولية . وهكذا فإن النرويج تؤيد المفهوم الوارد في الدراسة والذي مفاده أن "نزع السلاح والحد من الأسلحة يمثلان نهجا هاما لصيانة السلم والأمن الدوليين" .

٧ - وتؤيد النرويج التوصية الواردة في الدراسة والتي تدعو الى بذل "جهود متجددة في ميدان نزع السلاح للتقليل من خطر نشوب حرب ، ولا سيما حرب نووية" . وينبغي التعجيل ببذل الجهود في محافل التفاوض الثنائية والاقليمية والعالمية بغية تحقيق نتائج عاجلة وملحوظة . ومع ذلك ، ينبغي أن يؤكد أيضا أن الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية يجب أن يبحث في سياق منع استعمال القوة بوجه عام . وفي هذا الصدد ، يجب التشديد على مسألة الاستقرار في الميدان التقليدي . ومن ثم ، فإن هناك رابطة واضحة بين تحديد الأسلحة النووية والتقليدية ونزع السلاح . ولذلك ، ينبغي أن يكون هدفنا الاساسي ، في جهودنا التي ترمي الى تعزيز الأمن ، هو منع نشوب أى حرب . وفي هذه اللحظة يجب أن يكون هذا مفهوما أساسيا في جهودنا الرامية الى صيانة أمننا المشترك وبنائه .

النمسا

[الامل : بالانكليزية]

[٥ ايار/مايو ١٩٨٦]

١ - ان النمسا ، التي صوتت لصالح القرار ١٨٨/٣٨ حاء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ والذي رجت فيه الجمعية العامة من الامين العام أن يجري دراسة لمفاهيم الأمن ، ترحب باتخاذ القرار ٩٤/٤٠ هاء بتوافق الآراء . وهذه الحقيقة تبدو ذات مغزى أكبر نظرا لأن موضوع "الأمن" ليس من السهل معالجته وذلك باعتبار أن الأمن ينبغي أن يقاس بالقيمة النسبية وليس بالقيمة المطلقة . وتؤيد النمسا المفهوم المعرب عنه في مقدمة الدراسة (A/40/553 ، المرفق) ومفاده أن "الأمن الدولي هو نتيجة وحاصل أمن كل دولة عضو في المجتمع الدولي" وأنه "لا يمكن التوصل الى تحقيق الأمن الدولي بدون التعاون الدولي الكامل" .

٢ - ويوفر الاستعراض العام لمفاهيم الأمن الوارد في الفصل الثاني معلومات قيّمة عن مختلف المفاهيم والنهج التي حاولت الدول من خلالها أن تزيد أمنها القومي الى الحد الأقصى عن طريق ربط هذه المفاهيم والنهج بقضايا الأمن الدولي .

٣ - ان النمسا ، التي أعلنت حيادها الدائم في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٥٥ ، تقدر ادراج عدة فقرات مكرسة للحياد . وتؤيد النمسا تأييدا كاملا استنتاج "الدول المحايدة كانت قادرة ، بسبب استقلالها عن الاحلاف العسكرية ، على المساهمة مساهمة كبيرة في خفض التوترات والعداوات في مناطقها وعلى نطاق أوسع" (المرجع نفسه ، الفقرات ٤٢) ، وتحيط علما بالآراء الايجابية المعرب عنها بشأن الحياد . كما أن النمسا التي تعقد فيها مؤتمرات ومفاوضات دولية بشأن مجموعة واسعة من القضايا تشمل نزع السلاح والقانون الدولي ، مستضيف ، في وقت لاحق من هذا العام مؤتمر المتابعة للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا . كذلك اشتركت النمسا بنشاط في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة .

٤ - وبدون التقليل من أهمية فصول الدراسة التي تصف المفاهيم الحالية للأمن ، تلاحظ النمسا مع الاهتمام سلسلة التدابير الرامية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين المبينة في الفصل الرابع . وتوافق النمسا على أن تعزيز الأمن الدولي يقتضي التزاما من جميع الأمم ومشاركة نشطة منها .

٥ - وفيما يتعلق بالعمل على تحقيق نهج تعاوني للسلام والأمن الدوليين يتسم تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان بأهمية بالغة . وقد قدمت النمسا على مر السنين آراءها بشأن كيفية تعزيز دور الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين . وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ، قام المستشار الاتحادي للنمسا مع رؤساء دول وحكومات ثماني دول أعضاء أخرى بإصدار نداء مشترك بمدد تعزيز الأمم المتحدة (A/40/402) ، دعا مجلس الأمن إلى الوفاء على نحو كامل بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأيد بقوة قيام الأمين العام بدور فعال في حل الالتزامات الدولية .

هولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى هولندا أن بالدراسة الواردة في مرفق الوثيقة A/40/553 عددا من الأمور الهامة تذكرها حول مفهوم الأمن ، بالرغم من أنه صحيح أن الدراسة تتكشف كذلك عن دلائل واضحة لتساهلات وقعت لا تنسجم مطلقاً مع الدقة الفكرية المطلوبة من دراسة عن مفاهيم الأمن . وتلاحظ الدراسة بحق أن الأمن لا يتكوّن من عنصر عسكري فحسب وإنما من عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية كذلك . وإن الملاحظة التي مفادها أن الأمن الوطني والدولي مرتبطان برابطة تزداد وثوقاً ، بحيث أن عمراً من الترابط العالمي قد أخذ يقترب جداً هي ملاحظة مبررة . ويبرز هذا بالفعل استصواب وضع "نهج شامل وتعاوني للأمن الدولي" . لذا فإن هولندا تسعى إلى جانب شركائها الغربيين لإقامة حوار واسع النطاق وللبدء بمفاوضات بغية إيجاد حلول "تعاونية" من شأنها أن تعزز السلم والأمن . فإن تجنّب حرب عالمية هو حقاً "أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحاً" حسبما ورد في الفقرة ٦٥ . ذلك أن مثل هذه الحرب سوف تشمل الأسلحة النووية ، وإن نتائج استعمالها ستكون مدمّرة في جميع أنحاء العالم ؛ ولذلك ، فإن شمة مصلحة مشتركة ، حسبما تؤكد الدراسة بحق ، معرضة للخطر . وإن أولئك الذين سيتعرضون لأقسى المعاناة من استعمال الأسلحة النووية هم بالطبع البلدان المعنية مباشرة . ولذلك فإن لهم أنفسهم أكبر مصلحة ممكنة في تجنّب مثل هذا الاحتمال . وإن منع الحرب هو كذلك أكبر أهمية بالنسبة لسياسة هولندا الأمنية وبالنسبة للتعاون بين هولندا والبلدان الغربية الأخرى في هذا الميدان مما يبدو من الدراسة .

٣ - ومن أجل هذا الهدف ، ينبغي أن يكون هناك سيادة للحوار ونزع السلاح عن طريق التفاوض في نطاق الشرق والغرب إلى جانب الاحتفاظ بقدرة رادعة ودفاعية كافية حتى يحين الوقت الذي تمكن فيه نتائج المفاوضات من تحقيق تخفيضات .

٣ - وإن فكرة الردع الأساسية هي أن الأسلحة النووية توجد حالة تكون فيها النتائج المشؤومة المحتملة للمعدوان تفوق بكثير مزاياه الممكنة . فقد حافظ الردع على السلم ، حسبما تقول الدراسة ، في نطاق الشرق والغرب على الأقل خلال أربعين عاما إلى الآن . ومع ذلك فإن النظام الحالي للردع المتبادل يجب ألا ينظر إليه على أنه غاية في حد ذاته . وينبغي بذل أقصى الجهود لتحقيق تخفيضات هامة في الأسلحة النووية . وينبغي أن يكون الهدف تحقيق توازن مستقر بأدنى مستوى ممكن من التسلح . ولمفهوم الاستقرار دور هام يؤديه في عملية نزع السلاح المستهدفة . فتدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح ينبغي ألا تهدد الاستقرار بأية حال ، بل على العكس ، يجب أن تعززه . وهذا يعني ، في جملة أمور ، ألا ينظر إلى المشكلة النووية بمعزل . ولاختلال التوازن التقليدي في أوروبا أهميته من هذه الناحية . كما يساعد الردع النووي على منع قيام صراع تقليدي (وهي نقطة لم تشر إليها الدراسة إلا بشكل موجز) . وينبغي ألا يسمح للحرب التقليدية في أوروبا - القارة التي واجهت صراعين من هذا النوع في هذا القرن - أن تصبح مرة أخرى شيئا يمكن التفكير فيه . وهذا أيضا هو مصلحة لها بالفعل آثار على البلدان التي تقع خارج أوروبا نفسها . وفي ضوء هذا جزئيا ، تعلق هولندا أهمية كبيرة لا على المفاوضات الثنائية الحاسمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف في الميدان النووي فحسب وإنما أيضا على المفاوضات الرامية إلى إقامة توازن تقليدي مستقر في أوروبا .

٤ - وتؤكد الدراسة بحق على أهمية "المحافظة على سيادة القانون في العلاقات الدولية عن طريق الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والتطبيق الفعال لمفهوم الأمن الجماعي" . وإن هولندا بوصفها من مؤسسي الأمم المتحدة ، قد أيدت دوما إقامة نظام قانوني عالمي فعال . وصكوك القانون الدولي اللازمة والمؤسسات الضرورية هي موجودة بالفعل إلى حد كبير جدا ، ولكن المشكلة تتمثل في عدم الاستفادة منها على النحو السليم . وكما تلاحظ الدراسة فإنه "إذا ما تم احترام الأحكام المعنية في الميثاق احتراما تاما ، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسن كبير في الحالة الدولية" .

٥ - وقد أبرمت اتفاقات في نطاق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لإستكمال نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي . وفي وثيقة هلسنكي النهائية وغيرها من الوثائق ، أعيد التأكيد على الالتزامات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة ، مثل الالتزام بعدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والالتزامات المتعلقة بحل المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم الاعتداء وعدم التدخل . كما تم التأكيد من جديد على الالتزام باحترام حقوق الإنسان : وهو مسألة تؤثر كذلك في السلم الدولي ، حسبما تشير الدراسة بحق . وتجرى مشاورات منتظمة ضمن نطاق المؤتمر حول احترام المبادئ العامة السالفة الذكر ، ويجرى السعى للتوصل إلى اتفاقات ملموسة بغية تحسين الحالة .

٦ - وأمن الدول الصغيرة جدا يمكن بالفعل أن يكون مشكلة في ظل ظروف معينة . وهنا أيضا ، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا إلى جانب الأمم المتحدة . كما ينبغي ملاحظة أن المحافظة على توازن بين الكتلتين الرئيسيتين من الدول يساهم في حد ذاته بصورة غير مباشرة في أمن الدول الصغيرة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار النتائج الممكنة بالنسبة لأمن البلدان الشالفة فيما لو لم يكن هناك مثل هذا التوازن .

— — — — —